الثورة الاقتصادي

الثلاثاء ٦ محرم ١٤٢٦هـ
الموافق ١٥ فبراير ٢٠٠٤م
العدد (١٤٧٠٦)

ضبط التلاعب بالاسعار.. مسؤولية من ؟

■ تشهد اسعار السلع الاساسية والكمالية ارتفاعا بين فترة واخرى دون مبرر واضح يذكر رغم استقرار سعر صرف الدولار امام الريال اليمني وعدم وجود مبررات داخلية او خارجية للارتفاع .

ترى ما هي الاسباب الحقيقية الكامنة وراء ارتفاع الاسعار وما هو دور الجهات الحكومية وغير الحكومية تجاه ذلك ؟ وكيف يمكن الحد من احتكار المواد الضرورية وعدم استغلال حرية السوق الاستغلال السيئ .

في الاحتكار والتلاعب بالاسعار هذه الاستفسارات وغيرها طرحناها على عدد من المواطنين والتجار والجهات المختصة وخرجنا بالحصيلة التالية :

تحقيق/منصور شايع

● المواطنون :

الاستغلال السيئ لحرية السوق وغياب الرقابة الحكومية وعدم وجود منافسة حقيقية خلق جواً ملائماً للاحتكار

تحدث بداية عدداً من المواطنين حول السلع التي رفعت اسعارها مؤخرا حيث يؤكد الاخ ضيف الله عبدالرحمن «موظف» ان اسعار الكثير من المنتجات وخاصة الغذائية ارتفعت اسعارها بصورة مفاجئة حيث ارتفع قيمة الكيس السكر من ٢٥٠٠ ريال الى ٣٦٠٠ ريال وكذلك السمن ارتفع مابين ٢٥٠ - ٣٠٠ ريال بالاضافة الى الزيوت .. ايضا اسعار الدقيق ارتفعت حتى وصل سعر الكيس الى نحو ٣٠٠٠ ريال ولا نعلم ما هو السبب .. غير ان بعض التجار يبررون الارتفاع الى الانباء التي ترددت بين حين وآخر عن الاصلاحات السعرية .. بينما الواقع يؤكد ثبات أسعار المشتقات النفطية والغاز وبيعها في الاسواق بنفس الأسعار الرسمية .. لكن بعض التجار اعترفوا بان الاستغلال السيئ لحرية السوق هو السبب الحقيقي وراء رفع بعض التجار لمثل هذه السلع لانه لم تعد توجد رقابة فعلية من قبل اي جهة .

اعلان الجرعة

ويرى الاخ محمد العقدة «عامل» ان الاسعار ارتفعت في الأيام الاخيرة وخاصة اسعار السكر والسمن والغاز حيث ان الكثير من معارض الغاز وخاصة التي يملكها اشخاص مغلقة وهي مملوءه بالغاز ويرفضوا البيع من أحد حيث يحتكرونها في محلاتهم طمعا في بيعها بسعر أكبر والبعض ينتظر الاصلاحات السعرية كما ذكر أحد الجيران الذي يملك محل لبيع الغاز توجد فيه أكثر من مائة اسطوانة غاز مملوءه .. لذا نطلب من الجهات المختصة بوضع رقابة حقيقية ومتابعة مستمرة لمثل هؤلاء المحتكرين لقوت الناس .

المرتب لايكفي

اما الاخ عبدالقادر محمد «موظف» فيشكو بمرارة من ارتفاع اسعار السلع الاساسية ودون مبرر يذكر حيث قال: الاسعار ارتفعت وان مرتبي لم يعد يكفي لمجاراة ارتفاع الاسعار .

داعيا الى ضرورة مراقبة الاسعار في الاسواق لانه لايعني انفتاح السوق نهب جيوب المواطنين من قبل بعض التجار المحتكرين .

احتكار مفضوح

وفي منحنى اخر اتجهنا صوب بعض تجار التجزئه والجملة لاستيضاح الأمر أكثر حيث وجدنا الاخ ناصر الوتاري «تاجر تجزئه» تحدث عن سبب ارتفاع اسعار بعض المواد الغذائية وخاصة المستوردة ومنها قال : الارتفاع من قبل التجار الكبار تجار الجملة حيث نأتي لشراء بعض الحاجيات ونلاحظ ارتفاعا في اسعارها وعندما نستفسر عن السبب يرفضوا اعطاء توضيح بذلك . البعض يقول الاسعار ارتفعت من المصدر في الخارج والبعض يقول ارتفعت اسعار النقل وهكذا اما السلع المحلية فيقولون ان اصحاب المصانع هم من قاموا برفع السعر ، لا نعلم بالتحديد من هو المتسبب في رفع الاسعار .

التجار الكبار

ويقول التاجر عبداللطيف يحيى «تاجر تجزئه» ان سبب ارتفاع الأسعار التجار والمصنعون الكبار المحتكرون للسوق مع ان السوق مفتوحة للمنافسه إلا أنه لايوجد منافس آخر غير الموجودين والذين لايتعدى عددهم اصابع اليد وهؤلاء هم من يتحكمون في السوق دون رحمة بالمواطن المسكين حيث يقومون بنسج حجج واهية مثل ارتفاع الاسعار عالميا او ارتفاع سعر الصرف او اسعار الذهب وغيرها .. وكان من المفترض ان توجد رقابة صارمة من قبل الجهات المعنية منذ وصول الكمية في الموانئ والاطلاع على قيمة الفاتورة الحقيقية للشراء ثم تحدد تكلفة النقل الداخلية الى المحافظة ويتم وضع هامش ربحي معقول ويتم بعدها البيع. ولكن هذا غير موجود نتمنى تفعيل الرقابة أكثر على التجار الكبار .

ارتفاع عالمي

وبعد طول بحث وتردد على احد التجار الكبار «تجار الجملة» استطعنا الالتقاء بأحد هؤلاء والذي رفض الكشف عن اسمه وعند الاستفسار عن سبب ارتفاع اسعار السلع أجاب ان جزءاً من الاسباب يكمن فيما يتردد حول الاصلاحات السعرية وآثارها المحتملة على تكلفة الانتاج والنقل وغيرها وهذا كله يتم احتسابه فوق المستهلك .. اما بخصوص السكر فان اسعاره ارتفعت قليلا في الخارج وهذا بدوره يعود بالارتفاع على قيمة الكيس داخليا بالاضافة الى ارتفاع سعر الدولار حيث ارتفع في الفترة الاخيرة من ١٨٥ ريالاً الى ١٨٦ريالاً وهذا فيه فارق اذا تم احتساب ذلك على المبلغ الكلي للشراء بالدولار من الخارج، كما اننا يجب ان نعمل حسابنا لجميع التزاماتنا من عمال ونقل وربح ايضا .

– سالم المعمري

– ياسين التميمي

حرية السوق لاتعني الفوضى

وصوب الجهة المدافعة عن حقوق المستهلك نحونا باتجاه الجمعية اليمنية لحماية المستهلك لمعرفة حقيقة الأمر ودورها المناط في موضوع ارتفاع الاسعار بدون مبرر حيث اكد الاخ ياسين التميمي رئيس الدائرة الاعلامية بالجمعية ان هناك ارتفاعا في اسعار عدد كبير من السلع الغذائية والاستهلاكية ، خصوصا خلال الشهرين الماضيين اللذين شهدا جدلا بشأن نية الحكومة في رفع اسعار المشتقات النفطية .

وقد لاحظت الجمعية ان الاسعار سجلت ارتفاعا يتراوح بين ٥ - ١٥٪ وربما ٢٠٪ ، حيث يبدو ذلك واضحا بالنسبة لعدد من السلع الاساسية وخصوصا الغذائية .

ويضيف: ان الجمعية تذكر الجهات المعنية في الحكومة بدورها فيما يتعلق بوضع حد لأي فوضى قد تطال السوق سواء على مستوى الاسعار او غيرها . باعتبار ان حرية السوق لا تعني ابدا الفوضى ، والجمعية تدرك ايضا ان دور الحكومة كما هو دور المستهلك نفسه ينبغي ان يكون فاعلا في مواجهة ارتفاع الاسعار بدون مبررات موضوعية .

ورؤية الجمعية بالطبع تبدأ من فهم طبيعة المبررات الموضوعية لارتفاع الاسعار، والتي تتمثل في ارتفاع تكاليف النقل الدولي، والداخلي ايضا، والرسوم التأمينية، بالاضافة الى ارتفاع أسعار السلع من بلد المنشأ، وهناك سبب آخر يتعلق بتقلبات اسعار العملة المحلية والتضخم .

وهنا نؤكد انه اذا لم يكن احد هذه الاسباب موجوداً فإن أي ارتفاع في اسعار السلع يعد اجراءً غير مبرر يتعين مواجهته بحزم من قبل السلطات المختصة ، والامر يتوقف ايضا على المستهلك الذي يجب ان يظهر وعيا كبيرا ازاء ذلك ، فيلجأ الى البدائل اذا توفرت بحيث يتم عزل السلع التي ارتفع سعرها بدون مبرر .

ورؤية الجمعية لاتقف عند هذا الحد فقط ، ولكنها تحرص دائما على أهمية تفعيل دور وزارة الصناعة والتجارة ، التي يتعين عليها ان تتحرك من خلال مكاتبها في امانة العاصمة والمحافظات من أجل المراقبة والمراجعة الدورية لحالة السوق ، ومعرفة السلع المتداولة فيه ، ومتابعة حالة الارتفاع في الاسعار والبحث عن مبررات ذلك واحاطة المستهلكين بالنتائج بحيث يكون المستهلكون على بينة .

والجمعية تمضي الى جانب ذلك في متابعة تطورات السوق . وايصال صوت المستهلك الى الجهات الحكومية التي تقع عليها مسؤولية حماية المستهلك من الاستغلال والغش وخلافه .

ولطالما تواصلنا مع الجهات الحكومية بشأن حالات ارتفاع الاسعار وغيرها من الحالات التي يواجهها المستهلكون ، وسنظل باستمرار ضمير المستهلك وعينه وعلى كل ما يلحق به الضرر ، ولكنه يظل دورا ضاغطا وليس تنفيذيا .

الوسطاء

ولاستيضاح الأمر اتجهنا صوب وزارة الصناعة والتجارة حيث التقينا الاخ سالم المعمري مدير عام التجارة الداخلية بالوزارة والذي اكد بدوره ان ارتفاع الاسعار لبعض السلع الاساسية كان طفيفاً جدا وليس بالمستوى الذي يتردد في بعض وسائل الاعلام المقروءة حيث ان مادة السكر ومن خلال التقارير والبيانات التي رفعت من جميع مكاتب الوزارة في المحافظات يتراوح الارتفاع تقريبا ما بين ٤٠٠ - ٥٠٠ ريال للكيس الواحد للسكر . وفي سبيل ذلك تم استدعاء عدد من مستوردي المواد الغذائية الاساسية وبالذات مستوردي مادة السكر الى اجتماع مع الاخ وكيل وزارة الصناعة والتجارة لقطاع التجارة وحضره الاخ محمد عبده سعيد رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية وبعض الاخوه التجار والذين أكدوا بدورهم ان الارتفاع في الاسعار كان طفيفا من قبل تجار الجملة وهم الوسطاء بين المستوردين وتجار التجزئه .

ارتفاع عالمي

● وأضاف الاخ مدير عام التجارة الداخلية بوزارة الصناعة والتجارة ان الادارة قامت بتكليف عدد من الزملاء للنزول الميداني للاطلاع والتأكد من حقيقة الارتفاع في الاسعار حيث وجدنا بعضا من التجار يطرح ان الارتفاع جاء من قبل المستوردين والبعض قالوا ان الارتفاع عالمي .. لكن بشكل عام فان القمح والدقيق والارز لم يحدث أي ارتفاع فيها سوى الشيء اليسير قد تصل الى خمسين ريالاً في الكيس والارتفاع الملحوظ فقط هو في اسعار الارز الزراعي «البسمتي» وكذلك ارتفاع بسيط فيها اسعار البيض حيث وصل الارتفاع في الطبق الواحد الى نحو ٥٠ ريالاً وعند الاستفسار عن سبب ذلك الارتفاع اعاد معظم التجار الذين التقيناهم الى ان حجم البيضة هو السبب لان حجمها اصبح كبيراً والصغير لايزال كما هو غير ان هذا الحجم اختفى من السوق تقريبا .. غير ان اصحاب ا لمزارع كما يقول الاخ المعمري لم يؤكدوا حقيقة ذلك الارتفاع . كما دعا الاخ سالم المعمري مدير عام التجارة الداخلية جميع الاخوة المستهلكين الى عدم تصديق الشائعات والتبليغ عن اي مخالف للاسعار الى الادارة العامة للتجارة الداخلية حتى تقوم الادارة باتخاذ الاجراءات المناسبة تجاه اي احتكار او استغلال لظروف الاشاعات في رفع الاسعار.

مؤكدا عدم وجود اي احتكار لأي مادة غذائية لأن السوق اصبحت مفتوحة للمنافسة وفقا لقانون العرض والطلب غير انه في الجانب القانوني لم تعد توجد نصوص تخول لنا تحديد الاسعار لكن لابد من معرفة سبب هذه الارتفاعات من خلال ما يقدم لنا من ادلة من قبل التجار وغيرهم حتى نستطيع معرفة من هو السبب الحقيقي وراء ذلك بعدها نجري التحقيقات اللازمة ضد المخالفين وإحالتهم للقضاء وهو يتخذ الاجراءات المناسبة في حقه .

● التجار :

- المستوردون والتجار الكبار هم من يتحكمون في السوق

● جمعية حماية المستهلك :

- يتعين على الجهات المختصة مراقبة السوق واحاطة المستهلك بالنتائج

● وزارة الصناعة والتجارة :

- تم طلب المستوردين وأكدوا أن الارتفاع من قبل الوسطاء بينهم وتجار التجزئة

- لم تعد لنا أي سلطة لمراقبة الاسعار